

المجلس التنفيذي  
لبرنامج الأمم المتحدة  
للمستوطنات البشرية

UN HABITAT

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة  
للمستوطنات البشرية

الدورة الثانية لعام 2020

عن طريق الإنترنت، 27-29 تشرين الأول/أكتوبر 2020  
البند 6 (ج) '5' من جدول الأعمال المؤقت\*تنفيذ الخطط الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة: تنفيذ الخطة  
الاستراتيجية للفترة 2020-2023: استراتيجية الشراكات،  
بما في ذلك تعاون موئل الأمم المتحدة مع القطاع الخاص  
ومع الشركاء غير الحكوميينالتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2023: مشروع استراتيجية  
الشراكات

تقرير المديرية التنفيذية

أولاً- الغرض

1- إن الغرض من استراتيجية الشراكات هو النهوض بالشراكات التي يلزم أن يقوم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) بإقامتها والحفاظ عليها من أجل تنسيق خطته الاستراتيجية للفترة 2020-2023 وتنفيذها بنجاح.

2- ويراد من الاستراتيجية أن تعمل بمثابة أداة للتفاعل السياسي الاستراتيجي، مع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة؛ وتعبئة أصحاب المصلحة على شتى المستويات؛ وكفالة التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة؛ والبرامج الرئيسية لموئل الأمم المتحدة؛ وتعزيز عمق أنشطة تعبئة الموارد واتساع نطاقها تعزيزاً كبيراً.

3- وتوفر الاستراتيجية خريطة طريق للاضطلاع بما يلي:

(أ) توجيه الشراكات القائمة والاستفادة منها لتعميق فرص التعاون الاستراتيجي؛

(ب) توفير منبر لتطوير الشراكات وتعبئة الموارد للنهوض بعمل موئل الأمم المتحدة في مجالات النتائج المبنية في الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2023؛

(ج) تحديد الشركاء الذين يمكنهم مساعدة موئل الأمم المتحدة على إحداث تحول في الحياة في المدن والمجتمعات المحلية بما يتماشى مع مجالات التغيير والنتائج الواردة في الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2023، وإعطاء الأولوية لأولئك الشركاء؛

(د) الاستفادة من المكانة الفريدة لموئل الأمم المتحدة داخل منظومة الأمم المتحدة بوصفه جهة التنسيق والتعاون المعترف بها فيما يخص رابطات الحكومات المحلية والسلطات المحلية؛

(هـ) تعزيز التنسيق والتعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن التنمية الحضرية المستدامة على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، والتأثير فيهما.

(و) مواصلة تعزيز مشاركة السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والجهات الأخرى في إدارة موئل الأمم المتحدة، استناداً إلى المبادئ التي اعتمدها جمعية موئل الأمم المتحدة، مع وجود آليات واضحة لإشراك أصحاب المصلحة؛

(ز) الإقرار بأن "الجيل الجديد من الربط الشبكي للمدن ينطوي على تناول التحديات العالمية كمسائل حضرية، ويفترض تمتع المدن بقيادات للتصدي لها"<sup>(1)</sup> وبذلك، تعزيز العلاقات مع الشركاء غير التقليديين في مجال السياسات المهتمين اهتماماً كبيراً بالتنمية الحضرية المستدامة لتمكين العمل المشترك والتعاون في المسائل المتصلة بعمل موئل الأمم المتحدة.

## ثانياً - النتائج المتوقعة

4- فيما يلي النتائج الرئيسية المتوقعة لاستراتيجية الشراكة:

(أ) تعزيز موئل الأمم المتحدة بوصفه مركزاً عالمياً للتميز والابتكار من أجل التوسع الحضري المستدام- إن الاستفادة من الشراكات الجديدة والقائمة والتعاون معها هي في صميم إنشاء موئل الأمم المتحدة كمركز عالمي للتميز والابتكار من أجل التوسع الحضري المستدام. ومن خلال تعزيز الخبرات وتبادل التجارب يمكن لموئل الأمم المتحدة أن يقود على نحو أفضل تبادل البحوث والحلول الرائدة في مجال التوسع الحضري المستدام، مما يعزز أثرها.

(ب) تعزيز ودعم ولاية موئل الأمم المتحدة- بالإدماج الجيد لأهداف التنمية المستدامة ومجالات النتائج المحددة في الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2023 في السياقات المحلية من خلال شراكات تعترف بدور موئل الأمم المتحدة في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، سيجري تعزيز ولاية البرنامج ودعمها.

(ج) إظهار قدرة موئل الأمم المتحدة على دفع التنسيق الفعال على نطاق منظومة الأمم المتحدة- ستمكن الشراكات الاستراتيجية موئل الأمم المتحدة من تحقيق تآزر أقوى على مستوى المدن والبلدان والأقاليم؛ وتوجيه المساعدة التقنية والخبرة وتنمية القدرات والتمويل بكفاءة إلى الحكومات المحلية والوطنية ودون الوطنية؛ وتعزيز النهج المتكاملة وتجنب ازدواجية الجهود؛ وضمان الرصد والمتابعة والاستعراض بشكل منهجي للتقدم المحرز على الصعيد المحلي والقطرية والإقليمية والعالمية.

(د) دمج الخبرات- يتطلب تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2023 وتحقيق الخطة الحضرية الجديدة جهوداً مشتركة من موئل الأمم المتحدة وشركائه الذين يقرّون بالأهداف الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة ويعتمدون المبادئ المبيّنة في الخطة الحضرية الجديدة. وسيشمل ذلك دمج قدرات منظومة الأمم المتحدة في المجالات التقنية والتشغيلية والتعبئة الاجتماعية مع الخبرات والموارد الرأسمالية لمصارف التنمية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وقطاع الأعمال من أجل دعم الحكومات المحلية والوطنية بغية تحقيق تنمية تحويلية قابلة للتوسع.

(هـ) تحفيز الاستثمار عند تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2023- تشكل البرمجة المشتركة مع شركاء الأمم المتحدة حصة كبيرة من ميزانية موئل الأمم المتحدة. ويتطلب التنفيذ الناجح لبرامجه الرئيسية مشاركة معززة وقوية من جانب الشركاء تدعم حشد الموارد العينية والمالية على حد سواء.

### ثالثاً- النطاق والشركاء المستهدفون الرئيسيون

5- تركز استراتيجية الشركاء على المشاركة مع فئات الشركاء الرئيسية الثماني التالية من أجل الاستفادة من الموارد والخبرات والمعارف والابتكار أثناء تنفيذ الخطة الاستراتيجية:

(أ) الحكومات، بما يشمل الدول الأعضاء، والبرلمانيين، والوزراء، والكيانات الحكومية الدولية؛

(ب) الحكومات دون الوطنية والسلطات المحلية؛

(ج) كيانات الأمم المتحدة؛

(د) المؤسسات المالية، بما في ذلك مصارف التنمية؛

(هـ) قطاع الأعمال؛

(و) أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني، والنساء، والأطفال والشباب، والمنظمات الشعبية ومنظمات القطاع غير الرسمي، والأشخاص ذوو الإعاقة، والسكان الأصليين، وكبار السن، ووسائل الإعلام؛

(ز) المؤسسات الخيرية والمحسون؛

(ح) شركاء المعرفة والابتكار.

6- وتقدم الدول الأعضاء السياسات العامة والقيادة السياسية والرقابة؛ وتدعم تعبئة الموارد والدعوة؛ وتتصدر المسؤولية الوطنية. ومن خلال جمعية موئل الأمم المتحدة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (جمعية موئل الأمم المتحدة) وأجهزتها الفرعية، والاجتماعات الوزارية الإقليمية، ستؤدي الدول الأعضاء دوراً رئيسياً في رصد تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2023. وستؤدي الحكومات الوطنية والمؤسسات ذات الصلة أيضاً دوراً حاسماً بوصفها جهات شريكة منفذة ووكالات منفذة.

7- تمثل السلطات المحلية والمدن جهات فاعلة ذات أهمية حاسمة في تخطيط المدن والمستوطنات البشرية وحوكمتها وإدارتها، بما يشمل توفير الخدمات الأساسية، وإنفاذ القواعد والأنظمة، وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، وتشجيع المجتمعات الشاملة للجميع وتحصيل وإنفاق الإيرادات. وهي تشكل صلة مباشرة بين الشعب والمستويات الحكومية الأخرى. ولا تقتصر استراتيجية الشراكة التي تنبثق عن هذه الطريقة في العمل على القطاع العام، بل إنها تستخدم في الواقع لمساعدة الحكومات المحلية على استحداث عمليات التخطيط مع جهات فاعلة مختلفة على الصعيد دون الوطني<sup>(2)</sup>. فالمدن والسلطات المحلية ليست فقط جهات منفذة للتنمية الحضرية المستدامة ومناصرة لها، بل هي أيضاً عامل أساسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والخطة الحضرية الجديدة، وغير ذلك من الالتزامات المتفق عليها دولياً على الصعيد المحلي. وينبغي أيضاً استشارة الحكومات المحلية والإقليمية في تصميم وتصوير وصياغة البرامج الرئيسية الخمسة التي تشكل معاً طريقة التنفيذ الرئيسية للخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2023.

8- وستؤدي وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، منفردة (استناداً إلى ولاياتها المحددة) ومجموعة، دوراً فعالاً في دعم المدن والسلطات المحلية والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، وبالتالي الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2023.

9- ويتعين على المؤسسات المالية ومصارف التنمية، ولا سيما البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، والمصرف

(2) المرجع نفسه.

الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والمصارف الأوروبية للاستثمار، أن تصبح جهات شريكة استراتيجية رئيسية لموئل الأمم المتحدة، بما في ذلك في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2023. وتُبدل جهود هامة لإعادة النظر في المشاركة مع مصارف التنمية الإقليمية والدولية من أجل حشد الموارد اللازمة للاضطلاع بعمل المنظمة وزيادة الاستثمار في التوسع الحضري المستدام. وفي هذا الصدد، وتمهيداً لوضع خطة عمل، أصدر موئل الأمم المتحدة مذكرة مفاهيمية بعنوان "استراتيجية موئل الأمم المتحدة مع مصارف التنمية"، تستكشف السبل الممكنة لتعزيز التعاون مع مصارف التنمية بغية دعم المدن أثناء تنفيذها لأهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة.

10- وقد عزز موئل الأمم المتحدة مشاركته مع قطاع الأعمال، ولا سيما في مجال الابتكار والتكنولوجيا الطليعية. وتستكشف هذه الشراكات (مع الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات، بما في ذلك مايكروسوفت وإيرباص) دور الذكاء الحضري (استخدام الذكاء الاصطناعي في المدن للمساعدة في اتخاذ قرارات مستنيرة وتقديم خدمات مثل المياه والنقل والأمن، وإدارة النفايات والطاقة النظيفة لتحسين نوعية الحياة للجميع) في مساعدة قادة البلديات على اتخاذ قرارات أكثر استنارة وإشراك المجتمعات المحلية.

11- ويمكن لأصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني، والهيئات المهنية والأوساط الأكاديمية ومؤسسات التنمية، والنساء، والأطفال والشباب، والمنظمات الشعبية ومنظمات القطاع غير الرسمي، والأشخاص ذوو الإعاقة، والسكان الأصليون، وكبار السن، ووسائل الإعلام، والمساهمة في مجالات عمل موئل الأمم المتحدة، بما في ذلك الدعوة، وتنفيذ البرامج (كشركاء منفذين)، وإنتاج المعارف، وتبادل الممارسات الجيدة. ويسهم الأشخاص في تلك المجموعات، بوصفهم أعضاء في الشبكات المواضيعية والشاملة لعدة قطاعات، والمجموعات الجامعة، والمجالس الاستشارية، في تشكيل السياسات والبحوث وتحليل البيانات. ولذلك سيواصل موئل الأمم المتحدة إشراك أصحاب المصلحة من خلال آلياته وشبكاته الداخلية والخارجية الراسخة، بما في ذلك اللجنة التوجيهية الداخلية للفريق الاستشاري لأصحاب المصلحة، والمجالس الاستشارية والمجموعات المواضيعية. وسيدعم إطار التنفيذ التعاوني لأصحاب المصلحة والأدوات الأخرى مشاركة أصحاب المصلحة على جميع المستويات.

12- وتؤدي المؤسسات الخيرية والمحسنون دوراً هاماً في دعم الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة على كافة المستويات من أجل تنفيذ السياسات والبرامج ذات الصلة بالتنمية الحضرية المستدامة. ويجري أيضاً بذل جهود لإقامة شراكات استراتيجية لدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2023.

13- يكتسب شركاء المعرفة والابتكار أهمية أساسية في زيادة إنتاج ونشر واستخدام البيانات والمعلومات القائمة على الأدلة على جميع المستويات لضمان إنتاج معلومات في الوقت الحقيقي لدعم سياسات التنمية الحضرية المستدامة وبرامجها بحيث يمكن تصميم حلول عملية لمواجهة التحديات التي يشكلها التوسع الحضري السريع. وفي هذا الصدد سينصب التركيز على الأوساط الأكاديمية والباحثين والممارسين ومراكز الفكر والمجتمع المدني والمنظمات الشعبية وغيرهم من أصحاب المصلحة الذين ينتجون المعلومات ويوتقون البرامج القوية الأثر وأفضل الممارسات، مع احتمال التأثير على تغيير السياسات والتحول في حياة الناس. ويبين الجدول أدناه استراتيجيات محددة مرتبة حسب نوع الشريك المستهدف.

## استراتيجيات إشراك الشركاء حسب نوع الشركاء

نوع الشركاء المستهدف	الهدف	الاستراتيجيات
1- الشركاء الحكوميون (الدول الأعضاء والبرلمانيون والكيانات الحكومية الدولية)	<p>1- الدعم والقيادة السياسيين للخطة الحضرية الجديدة والخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة للفترة 2020-2023 على جميع المستويات</p> <p>2- تغيير السياسات والتشريعات دعماً للتنمية الحضرية المستدامة</p> <p>3- زيادة الاستثمار في التنمية الحضرية المستدامة وفي دعم الخطة الاستراتيجية</p> <p>4- المسؤولية الوطنية عن البرامج والمبادرات</p> <p>5- إدماج التنمية الحضرية المستدامة في الأولويات والأطر الإنمائية الوطنية والإقليمية</p> <p>6- تنفيذ الخطة الاستراتيجية والخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة ورصدها والإبلاغ عنها</p>	<p>1- تحديد وإقامة شراكات استراتيجية مع الدول الأعضاء الرئيسية والشركاء الإنمائيين الثنائيين بوصفهم دعاة، "أصدقاء" للمدن، وقائمين على حشد الموارد، ومدافعين عن موئل الأمم المتحدة.</p> <p>2- العمل مع مكاتب الاجتماعات الوزارية الإقليمية وأمانات الهيئات الحكومية الدولية لضمان تمويل وإدماج التنمية الحضرية المستدامة في أولويات التنمية الإقليمية.</p> <p>3- التماس المشورة التقنية وإجراء حوارات رفيعة المستوى بشأن السياسات والتعاون والعمل المشترك مع الهيئات الحكومية الدولية وممثلي الحكومات والبرلمانيين الرئيسيين.</p> <p>4- إشراك رؤساء الدول والحكومات الرئيسيين في دعم التوسع الحضري للتنمية ومن أجل التواصل مع القادة الآخرين لاتخاذ إجراءات مماثلة.</p> <p>5- ضمان المشاركة في وضع البرامج الرئيسية.</p> <p>6- تعزيز الدعوة والاتصال ونشر القصص القوية الأثر عن نتائج الخطة الاستراتيجية.</p> <p>7- توسيع نطاق تنمية القدرات، بما في ذلك رصد الإنجازات المتحققة ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة، مع التركيز بوجه خاص على إعداد تقارير قطرية طوعية عن الاستعراض الوطني.</p> <p>8- المشاركة في وضع البرامج وتقديم الدعم التقني لجدول أعمال السياسات والتشريعات، بما في ذلك إدماج التوسع الحضري المستدام في برامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على الصعيد القطري.</p>
2- الحكومات دون الوطنية والسلطات المحلية	<p>1- تخطيط المدن وإدارتها</p> <p>2- إدارة الحكومة المحلية</p> <p>3- تعزيز صوت السلطات المحلية في منظومة الأمم المتحدة</p> <p>4- تعزيز بناء القدرات والمساعدة التقنية في المجالات الرئيسية للخطة الاستراتيجية</p> <p>5- إشراك جهات أخرى من أصحاب المصلحة في عملية التخطيط والتنفيذ</p> <p>6- تحسين بيئة الاستثمار من أجل التنمية الحضرية المستدامة، والخطة الاستراتيجية، والبرامج الرئيسية</p> <p>7- تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي</p>	<p>1- دعم السلطات المحلية ورباطاتها في توطين الخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة، وتوفير الدعم التقني المصمم خصيصاً لتلبية احتياجات السلطات المحلية.</p> <p>2- تيسير مشاركة السلطات المحلية في العمليات المحلية والدولية من خلال التعاون مع الحكومة الوطنية والحكومة المحلية ورباطات الحكومات الوطنية والمحلية.</p> <p>3- تعزيز المشاركة مع السلطات المحلية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة في دورات المجلس التنفيذي وجمعية الموئل.</p> <p>4- تحسين مشاركة الحكومات المحلية مع منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين على الصعيد الوطني.</p>

الاستراتيجيات	الهدف	نوع الشريك المستهدف
<p>5- تعزيز الجمعية العالمية للسلطات المحلية والإقليمية بوصفها آلية للتعاون الهيكلي وتقديم الإسهامات الواردة من الجهات المعنية للسلطات المحلية والإقليمية إلى الإطار المؤسسي من أجل تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.</p> <p>6- تعزيز بناء القدرات والدعوة والتوعية والاتصال بالرسائل الموجهة إلى السلطات المحلية.</p> <p>7- ضمان مشاركة السلطات المحلية على النحو المناسب في تصميم وصياغة وتصوير البرامج أو المبادرات الدولية أو الوطنية ذات الصلة.</p> <p>8- ضمان مشاركة الجهات الفاعلة ذات الصلة بما في ذلك السلطات المحلية في وضع البرامج الرئيسية.</p> <p>9- المشاركة في إنشاء وضمان الابتكار والدعم التقني للبرامج والمشاريع من أجل تنفيذها على الصعيد المحلي عن طريق الممارسات التشاركية الشاملة للجميع لتشجيع الانخراط، الأمر الذي ينبغي أن يدعم أيضاً توطيد أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة.</p> <p>10- تيسير رصد وتبادل المعارف والبيانات والممارسات الجيدة وقصص الأثر من المدن والمناطق والهيئات الوطنية.</p>		
<p>1- ضمان المشاركة في وضع البرامج الرئيسية</p> <p>2- تعزيز دور موئل الأمم المتحدة في منظومة الأمم المتحدة عن طريق إنشاء تحالفات استراتيجية للتأثير والمشاركة بفعالية في السياسات والبرامج التنفيذية على حد سواء، عن طريق متابعة التطورات العالمية عن كثب ومتابعة الالتزامات الدولية، ولا سيما الالتزامات المتفق عليها مؤخراً، بما يكفل حضور صوت البرنامج والاستماع إليه في اجتماعات منها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، واللجنة الثانية، وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ونظام المنسقين المقيمين.</p> <p>3- بناء الشراكات الاستراتيجية والتعاون مع السلطات الوطنية ودون الوطنية والمحلية، ومع أصحاب المصلحة الآخرين، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية أثناء وضع أطر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بما في ذلك التقييمات القطرية المشتركة.</p>	<p>1- تقديم الدعم التقني والمالي لجميع أصحاب المصلحة من أجل تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة.</p> <p>2- دعم تحقيق الدوافع الأربعة للتغيير: وضع السياسات الحضرية؛ وتعزيز الحوكمة الحضرية؛ والتخطيط والتصميم الحضريان والعمرانيان؛ ودعم آلية تمويل فعالة، والتوطين.</p>	3- كيانات الأمم المتحدة

نوع الشريك المستهدف	الهدف	الاستراتيجيات
		<p>4- تعزيز البرامج المشتركة وحشد الموارد والدعوة والبرمجة على الصعيد الوطني وإدراج أنشطة التنمية الحضرية المستدامة في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.</p> <p>5- إعطاء الأولوية لحشد الموارد والدعوة ونشر الممارسات الجيدة والحلول المبتكرة.</p>
4- مصارف التنمية والكيانات المالية	<p>1- المساهمة في التصدي لتحديات التنمية الحضرية المستدامة، ولا سيما من خلال الحلول المالية المبتكرة والدعوة والدعم التقني لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة والنتائج ذات الصلة في الخطة الاستراتيجية</p>	<p>1- تعزيز الروابط مع مصارف التنمية ومؤسسات بريتون وودز، ولا سيما لدعم تنفيذ البرامج الرئيسية على الصعيد القطري.</p> <p>2- التعاون بشأن البرامج والبحوث المشتركة، وتحليل البيانات، ورصد تحقيق أهداف مختارة من أهداف التنمية المستدامة، ووضع واختبار أدوات ووسائل مبتكرة تيسر التنمية الحضرية المستدامة على جميع المستويات.</p> <p>3- تعزيز الروابط بين مصارف التنمية والمؤسسات المالية والمدن والسلطات المحلية.</p>
5- القطاع الخاص	<p>1- زيادة التمويل والاستثمار في التنمية الحضرية المستدامة على جميع المستويات</p> <p>2- تعزيز الشراكات بين الناس والشراكات بين القطاعين العام والخاص</p> <p>3- تعزيز الاهتمام الواجب بالإدماج الاجتماعي وحقوق الإنسان والقدرة على الصمود والاستدامة البيئية من جانب جميع الشركاء</p>	<p>1- توفير الأدوات والمبادئ التوجيهية والمواد ذات الهدف المحدد والقصاص القوية الأثر لتعزيز مشاركة قطاع الأعمال في مجالات النتائج الرئيسية للخطة الاستراتيجية.</p> <p>2- تيسير إجراء حوارات استراتيجية مع قطاع الأعمال ورباطات الأعمال على كافة المستويات لاستحداث أوجه تآزر لدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية.</p> <p>3- المشاركة في استحداث الأدوات والمبادئ التوجيهية وإتاحة الفرص لزيادة الاستثمار في المدن والمستوطنات البشرية الأخرى.</p> <p>4- ربط مستثمري قطاع الأعمال بالمدن والسلطات المحلية باستخدام مجموعة متنوعة من النهج ورصد الامتثال لمعايير حقوق الإنسان.</p> <p>5- تعزيز القواعد والمعايير العالمية في المجالات التي تهتم الجمهور.</p>
6- الجهات صاحبة المصلحة بما في ذلك المجتمع المدني	<p>1- تمثيل الشركاء في الحوارات بشأن السياسات وتصميم البرامج وتنفيذها</p> <p>2- دعم تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة</p> <p>3- تعزيز المعارف والابتكار وتبادل المعلومات والممارسات الجيدة والبيانات المتعلقة بالتنمية الحضرية المستدامة</p>	<p>1- إتاحة الفرصة لأصحاب المصلحة للإعراب عن اهتمامهم بالنتائج والمشاريع في مجالات التغيير البالغ عددها 12 مجالاً ومواءمة معارفهم وخبراتهم ومواردهم معها.</p> <p>2- تعزيز المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة الرئيسيين في المجتمع المدني في الإدارة المؤسسية لموئل الأمم المتحدة، من خلال مؤسسة الفريق الاستشاري لأصحاب المصلحة أو عن طريق مجلس استشاري لأصحاب المصلحة.</p>

نوع الشريك المستهدف	الهدف	الاستراتيجيات
		<p>3- تشجيع الحوار المنتظم بين أصحاب المصلحة المتعددين والتقييم الذاتي والتعلم بين النظراء.</p> <p>4- توسيع نطاق "العملية الشعبية" لتشمل مجالات عمل أخرى، مما يتيح للمجتمعات المحلية تحديد أولوياتها الإنمائية والمساهمة بالموارد على جميع المستويات.</p> <p>5- تعبئة شركاء جدد وبناء معارف وقدرات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى.</p>
7- شركاء المعرفة (الأوساط الأكاديمية والباحثون والمهنيون وغيرهم من أصحاب المصلحة ذوي الخبرة القائمة على المعرفة)	<p>1- تعزيز المعارف والابتكار وتبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بالتنمية الحضرية المستدامة</p> <p>2- زيادة المعرفة وقاعدة الأدلة والممارسات الجيدة في مجال التنمية الحضرية المستدامة</p>	<p>1- إشراك المؤسسات القائمة على المعرفة في إنتاج قاعدة الأدلة والممارسات الجيدة والدعوة بشأن أنشطة التنمية الحضرية المستدامة على كافة المستويات.</p> <p>2- التعاون مع مراكز الفكر والربط المهنية والهيئات والشبكات الجامعة والتكنولوجية الطليعية ومنصات الابتكار في إيجاد حلول لتحديات التنمية الحضرية المستدامة.</p> <p>3- تيسير التعاون بين شركاء المعرفة والمجموعات الشريكة الأخرى وتعزيز نشر البيانات والمعلومات وتبادل الممارسات الجيدة.</p> <p>4- المشاركة في وضع البرامج والمساهمة في وضع السياسات والاستراتيجيات وبناء القدرات على جميع المستويات.</p>
8- المؤسسات الخيرية والمحسنون	<p>1- تحديد وإقامة صلات مع المؤسسات الخيرية والمحسنين الذين قد يهتمون بنتائج الخطة الاستراتيجية</p> <p>2- تعزيز الدعم المقدم للتنمية الحضرية المستدامة من جانب المؤسسات الخيرية والمحسنين</p>	<p>1- إنشاء آليات للتنسيق وبناء القدرات لحفز اهتمام المؤسسات الخيرية والمحسنين بالتوسع الحضري المستدام، ولا سيما في تنفيذ البرامج الرئيسية.</p> <p>2- توثيق ونشر قصص قوية التأثير من الميدان وزيادة التواصل مع المؤسسات الخيرية والمحسنين.</p> <p>3- ربط المؤسسات الخيرية والمحسنين بالشركاء المناسبين، ولا سيما المجتمع المدني والقاعدة الشعبية والنساء والشباب وأصحاب المصلحة الآخرين الذين يناسبون مجالات دعم محددة</p>

#### رابعاً - الرصد والتقييم

14- سيجري رصد استراتيجية الشراكات وتقييمها وفقاً لإطار النتائج الخاص بالخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2023 وخطة قياس الأداء ذات الصلة بها.

#### خامساً - الخطوات التالية

15- سيضع موئل الأمم المتحدة خطة لتنفيذ هذه الاستراتيجية. وسيعتمد تنفيذ استراتيجية الشراكات على الصعيد الوطني أيضاً على السياقات المحلية والوطنية والإقليمية، بما في ذلك القوانين والقواعد والأنظمة الخاصة بكل بلد.



- 16- وسينسق موئل الأمم المتحدة مع الدول الأعضاء، والفريق الاستشاري لأصحاب المصلحة، والشبكات والمجالس الاستشارية، ورابطات السلطات المحلية ومنظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ استراتيجية الشراكات.
- 17- وسيطور موئل الأمم المتحدة شراكاته وينفذها وفقاً للسياسات والمبادئ الراسخة والمتفق عليها.
-